

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/955
6 June 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٤٦ من جدول الأعمال

رسالة قبرص

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيًّا نص رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة اليكم
من السيد أوزر كوراي ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق) .

وأغدوا ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة مسن
وشائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال .

(توقيع) إلتير تركمن
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة
إلى الأمين العام من السيد أوزر كوراي

أتشرف بأن أرفق طيًّا نص رسالة موجهة إلى سعادتكم من فخامة السيد
رؤوف ر. دنكتاش ، رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر التذييل) .

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية
العامة ، في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال .

(توقيع) أوزر كوراي

الممثل

التذييل

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة إلى
الأمين العام من السيد رؤوف ر. دنكتاش

بالإشارة إلى الآراء التي أعرب عنها السيد فاسيليو الزعيم القبرصي اليوناني ، كجزء من خطابه أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، بشأن تجريد قبرص من السلاح . أتشرف بأن أعرض بجلاء موقف الجمهورية التركية لقبرص الشمالية من هذه القضية .

وأرى أن أقوم بذلك بدون المساس بما نعتنقه منذ وقت طويل من رأي يقضي بأن هذه القضية ، شأنها شأن جميع الجوانب الأخرى في مسألة قبرص ، لا يجب عزلها أو مناقشتها خارج سياق المفاوضات بين الطائفتين ، وبأنه لا يمكن ، حتى عندئذ ، مناقشتها إلا بالاتقارن مع الجوانب الأخرى من المسألة بوصفها جزءاً من "كل متكامل" . وكما تدركون معادتكم تماما ، فإن نهج "الكل المتكامل" في حل مسألة قبرص والنابض من ترابط جميع نواحي هذه المسألة بصورة لا تنغصم ، ما فترئ يمثل جانباً أساسياً في المرحلة الراهنة من العملية التفاوضية فضلا على الوثائق التي تقدمتم بها إلى الجانبين خلال هذه العملية منذ نقاط عمل فيينا المطروحة في آب/أغسطس ١٩٨٤ .

واعتقد أن من المفيد ، لأغراض إجراء تقييم صحيح للقضية ضمن منظور تاريخي ، الإشارة إلى أن جمهورية قبرص القائمة على المشاركة الوطنية الشنائية والمؤسسة في عام ١٩٦٠ كانت ، بالنسبة لجميع النوايا والأغراض ، دولة مجردة من السلاح . وقضى دستور تلك الجمهورية بإنشاء جيش رمزي مختلط من ٢٠٠٠ فرد (٦٠ في المائة من القبارصة اليونانيين و ٤٠ في المائة من القبارصة الاتراك) ، إلى جانب قوة شرطة تتألف من نفس العدد (٧٠ في المائة من القبارصة اليونانيين و ٣٠ في المائة من القبارصة الاتراك) .

وبموجب معاهدة التحالف المرفقة بذلك الدستور أعطيت تركيا واليونان الحق في وضع فرقتين صغيرتين في الجزيرة : سريّة مكونة من ٦٥٠ و ٩٥٠ لكل منها على الترتيب .

وإن قبرص هذه ، المجردة من السلاح عمليا ، قد عانت من الأعمال غير المشروعة لأولئك الذين قاموا بتسليحها من جانب واحد وفي سرية ؛ واليونان والجانب القبرصي

اليوناني هما مرتكبا هذا العمل الشنيع . وتجدر الإشارة إلى معاناة الجزيرة عامّة والشعب التركي القبرصي بوجه خاص على يد المنظمات المسلحة السرية مثل منظمة أيوكا التي أسستها اليونان بالتزامن مع الجانب القبرصي اليوناني بغرض ضم الجزيرة إلى اليونان (اينوسيس) . وحتى أولئك القبارصة اليونانيون الذين تجرأوا على التدخّل بشأن "اينوسيس" (اتحاد قبرص مع اليونان) قتلتهم منظمة أيوكا بلا رحمة .

وإن تاريخ السنوات الخمس والعشرين الأخيرة في قبرص هو تاريخ لكيفية تسليح جمهورية قبرص غير المنحازة في مرحلة تلو الأخرى وكيف جلبت هذه الأسلحة السريّة المعاناة إلى قبرص .

وفي عام ١٩٦٢ أي بعد ثلاث سنوات فقط من تأسيس جمهورية المشاركة الوطنية الثنائية ظهرت من جديد الجيوش السرية القبرصية اليونانية ، التي ظلت خامدة لفترة زمنية قصيرة بعد ذلك التاريخ ، حيث هاجمت بوحشية القبارصة الأتراك ووضعت ، من الناحية العملية ، نهاية لجمهورية المشاركة الوطنية الثنائية باعتماد جهازها بالكامل . والواقع أن ممارسة تكوين جيوش سرية اتسع نطاقها لدرجة أن الأحزاب السياسية القبرصية اليونانية ذاتها مثل مثل حزبي أكيل واپيديك كان لها أيضا أجنحتها شبه العسكرية .

وزاد من تعزيز هذه التكوين غير القانوني وجود اتفاق سري بين الاسقف مكاريوس ورئيس وزراء اليونان آنذاك السيد جورج باباندريو . وكانت نتيجة هذا الاتفاق تسليح عدد ٢٠ ٠٠٠ جندي يوناني سرا إلى الجزيرة في عام ١٩٦٤ (انظر ص ١٠٠ من "الديمقراطية والمدافع" 'Democracy at Gumpoint' بقلم السيد اندرياس باباندريو وكذلك الفقرة ٤١ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك ، S/5950 المؤرخ في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤) .

وامتدادا وتوسيعا لعملية التسليح ، شكّل الجانب القبرصي اليوناني على نحو غير دستوري في عام ١٩٦٥ ما سمي بالحرس الوطني ، الذي جلبت قياداته بالكامل تقريبا من اليونان ، وجّهزه بأسلحة مستوردة بطرق غير مشروعة .

ومنذ عام ١٩٦٢ فصاعداً ، وكننتيجة مباشرة لهذه التطورات ، أصبح أمن الشعب التركي في قبرص في خطر شديد . ودعا نداء الرئيس كوتشوك الموجه لجميع الشعوب إلى "تقديم دعمها ، المادي والمعنوي على حد سواء ، إلى طائفة القبارصة الأتراك في كفاحهم من أجل البقاء في وجه مصاعب قاسية" . وقد كانت السنوات بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٤ فترة انعدام كلي لأمن القبارصة الأتراك . فخلال هذه السنوات المفجعة ، شنت هجمات مسلحة متقطعة على الشعب القبرصي التركي مقترنة بأعمال القتل الجماعي والملاحقة والتخويف والقمع . ولم يكن إرسال قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص إلى الجزيرة كافياً لإعادة الأمن إلى حياة الشعب القبرصي التركي ، وبالتالي استمر هذا العنف والملاحقة والتنكر لحقوق الإنسان حتى عام ١٩٧٤ .

وكان انقلاب ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ذروة لذات عملية تسليح الجزيرة وإضفاء الطابع العسكري عليها ، مما كان الفرض منه ، كما كان دائماً ، ضم قبرص إلى اليونان . فلم يبق أمام تركيا ، بوصفها إحدى الدول الضامنة ، سوى التدخل والحيلولة دون تحقيق هذا الهدف غير المشروع .

ومن دواعي السخرية في هذا الموقف أن الطرف الذي قام - كما رأينا أعلاه - بشكل غير قانوني ولاهداف غير مشروعة ، بتسليح الجزيرة وتقويض دولة شرعية القومية بقوة السلاح ، هو الذي يتشدق بالتجريد من السلاح ولو كان هذا الموقف الباعث على السخرية يؤذن بتغيير في الرأي والفكر من ناحية الجانب القبرصي اليوناني ، لا يمكن للمرء أخذه على نحو أكثر جدية .

على أن سجل أعماله الأخيرة ، فضلاً عن حملة التسليح الجارية على يديه ، يشير إلى خلاف ذلك . فمن الحقائق المعروفة تماماً أن الجانب القبرصي اليوناني يقوم بتكديس عسكري متعدد الجوانب من حيث القوة البشرية والبنية الأساسية وكذلك من حيث الأسلحة والعتاد ، مستخدماً في ذلك جميع ما لديه من وسائل .

ومن الناحية الأخرى ، لا يزال الجانب القبرصي اليوناني يرفض أي مجموعة مقترحات تعرضها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، للوصول إلى حل تفاوضي لمسألة قبرص . وفي هذا السياق ، يرفض الطرف القبرصي اليوناني قبول آخر وثيقة للأمين العام للأمم المتحدة ، وهي مشروع الاتفاق الإطاري المؤرخ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، الذي لا يزال مطروحاً على مائدة المفاوضات . وفي غضون ذلك ، يواصل الطرف القبرصي اليوناني ادعاء السيادة على الجزيرة بكاملها ويستخدم شتى الأساليب لتوسيع نطاق هذه السيادة الوهمية بحيث تشمل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وكما ذكرت أعلاه ، فإن أمن الشعب التركي في قبرص جانب حيوي من جوانب مسألة قبرص ، وحمايته شرط لا بد منه لقيام تعايش سلمي في قبرص .

وينبغي أن يكون هدف التجريد من السلاح زيادة الأمن لا نقصانه . على أن هدف الجانب القبرصي اليوناني من معالجة هذا الموضوع بالطريقة التي يعالجه بها هو حرمان الشعب القبرصي التركي من وسيلة أمنه الفعالة الوحيدة ، وهي وجود قوة السلم التركية في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ومن الواضح أن هذه القوة ، إذا ما جلت قبل التوصل إلى تسوية سياسية وبدون ضمانات فعالة وكافية ، فإنه يمكن للقبارصة اليونانيين بسهولة ، بمجرد تفوقهم العددي وبما لديهم دائما من امكانية لتحريك قواتهم شبه العسكرية ، أن يشكلوا تهديدا خطيرا للشعب القبرصي التركي . وقد أثبتت التجربة الماضية الملموسة بوضوح كيف ، وعن طريق من ، يمكن ضمان أمن الشعب التركي في قبرص بصورة فعالة . وكما يتضح أيضا من الاحداث الماضية الملموسة فإنه لم يتمثل قط أي تهديد من هذا القبيل للشعب القبرصي اليوناني .

وعلى ضوء ما ورد أعلاه ، يكون النهج الصحيح بالنسبة إلى التجريد من السلاح هو النظر في هذا الامر كجزء لا يتجزأ من تسوية شاملة لمسألة قبرص والكف عن المحاولات الرامية إلى عزله . وبالتالي ، لا يمكن فصل هذه القضية عن مسألة أمن شعبي ، التي لا يمكن معالجتها ، هي الاخرى إلا كجزء من تسوية شاملة بين الجانبين . ومن ثم ، فإن نهج السيد فاسيليو ازاء هذه المشكلة وبيانه بشأنها لا يمكن أن يكونا ملزمين لقبرص ككل ، أنه يفتقر إلى الحق الشرعي والمعنوي في تمثيل قبرص بأكملها بصدده هذه القضية أو أية قضية أخرى .

وفي وقت لم تبدأ فيه المفاوضات استهداف تسوية من هذا القبيل ، ويوجد فيه انعدام مطلق في الثقة بين شعبي الجزيرة ، يبدو أن أقل ما يمكن أن يقال بشأن الاسباب في هذه النقطة ، لاغراض الدعاية السياسية ، كما هو واضح ، أنه أمر غير واقعي أو مفيد .

ولا حاجة بي إلى تأكيد أنه لا فائدة تُرجى من محاولة فصل التجريد من السلاح عن جوانبه المترابطة ، ومن استغلاله حيلة لتركيز اهتمام لا داعي له على الوجود المشروع لقوة السلم التركية داخل أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية : فهو وجود كفل السلم والأمن المتبادل في الجزيرة على مدى السنوات الماضية ، بتوفيسره توازنا رادعا في مواجهة التفوق العسكري الساحق للجانب القبرصي اليوناني .

ويكون من الاقرب إلى الواقعية والصدق ، والحالة هذه لو تقدم الجانب القبرصي اليوناني برد ايجابي على اقتراح القبارصة الاتراك بتوقيع اتفاق عدم اعتداء معنا والموافقة على التفاوض مع الجانب القبرصي التركي على أساس وثيقة ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، التي طرحها على مائدة المفاوضات الأمين العام للأمم المتحدة بعد مفاوضات منهكة مع الطرفين . وستعتبر ملاحظات السيد فاسيليو بشأن التجريد من السلاح ذات صلة ، في مفاوضات من هذا القبيل ، حيث يتمكن الطرفان من البت في القضية في ضوء آراء القبارصة الاتراك في هذه القضية . ومن شأن هذا أيضا أن يسهل خلق جو من الامانة والثقة مما يعد شرطا أساسيا للتوصل إلى حل شامل .

وأكون شاكرا لو جرى تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال .

رؤوف ر. دنكتاش
الرئيس
